

علاقة التكامل المشترك بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة دراسة تطبيقية لعينة من دول شمال أفريقيا

The relationship of mutual complementarity between foreign direct investment flows and unemployment rates is an applied study of a sample of North African countries

صورية مساني، جامعة العربي التبسي، soraya.messani@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2021/02/09 تاريخ النشر: 2021/06/03

ملخص: تهدف الدراسة لتبيان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معدلات البطالة فجد الدول العربية بإمكانيات استثمارية مختلفة فاستغلالها يعزز من فرص تقدمها ومساهمتها في تخفيض معدل البطالة، وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك للوقوف على طبيعة العلاقة بينهما في المدى الطويل وكمرحلة ثانية استخدام اختبار السببية لمعرفة اتجاه العلاقة. وقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل واقتصرت على المدى القصير بين المتغيرين في الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ معدلات البطالة ؛ التكامل المشترك ؛

تصنيف JEL : C33، E24، F21

Abstract: The study aims at show the effect of FDI impact on unemployment rates. we find Arab countries with huge investment potentials that defers according of their progress and their contribution in reducing unemployment rates the co-integration model was used to find out the nature of the relationship between the two variables in the long term, and as a second stage, Granger test was used to find the direction of the relationship. The results of the study proved that there is no equilibrium relationship in the long term, but there is a relationship in the short term between unemployment rates and FDI in the countries under study.

Keywords: FDI; Unemployment rates; Jointes integration

JEL classification code : C33 ; E24; F21

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: soraya.messani@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

لقد شهدت بداية الثمانينات نموا سريعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة للتطورات الدولية والإقليمية مما جعل الدول النامية والمتقدمة تتهاقت على جذب الاستثمارات من خلال جملة من الحوافز والمحددات، محاولة الاستفادة من إيجابيات الظاهرة لاسيما في تحسين مستوى التشغيل وللوقوف على خلفيات هذه الظاهرة الاقتصادية وعلاقتها بمعدلات

البطالة في دول شمال أفريقيا حالة كل من (الجزائر، مصر، المغرب وتونس) نطرح التساؤل الرئيس الآتي:

1-1 إشكالية البحث

ما طبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الدول محل الدراسة؟

2-1 فرضيات البحث

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية "المعدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الدول محل الدراسة في الأجل الطويل.
 - يوجد أثر ذو دلالة معنوية "المعدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الدول محل الدراسة في الأجل القصير.
- للقوف على صحة الفرضيات من عدمها تم تقسيم البحث إلى ثلاث نقاط:
- الوقوف على الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق لمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته؛
 - أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي على العمالة ومعدلات البطالة.
 - الوقوف على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال استخدام علاقة التكامل المشترك للسلاسل المقطعية (نموذج بائل).

3-1 أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها وأهدافها من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق الربحية والاستمرارية للدول المستثمرة وما تخلفه من مزايا نسبية للدول المستضيفة خاصة ما تعلق بالتنمية الاقتصادية وتحويل التكنولوجيا ودعم العملة لتخفيض معدلات البطالة.

4-1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحليل العلاقات السببية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي التدفقات الداخلة) ومعدل البطالة لعينة من دول شمال أفريقيا قد تكون نتائج هذا البحث موضع اهتمام المختصين لإعادة تشكيل وتصميم سياسات جديدة بهدف جذب رؤوس أموال جديدة في اقتصاداتهم في شكل استثمارات أجنبية مباشرة. بطريقة أخرى يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة عند تقييم النتائج والفوائد (التي تجلبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد المحلي) ومدى مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة في الدول محل الدراسة.

5-1 الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

FDI and The Unemployment - A Causality Analysis for The Latest EU Members

مداخلة في المؤتمر العالمي الثاني حول الأعمال والاقتصاد والإدارة والسياحة، 30-31 أكتوبر 2014، براغ، جمهورية التشيك، العائدة لكل من:

VasileAlecsandruStrata, Adriana Davidescu(Alexandru,Andreea Maria Paul(Vass)

تناولت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الماضية كونه من أفضل البدائل لتغذية اقتصاديات الدول النامية حيث تم تحديد استقرار الاقتصاد الكلي وسوق العمل للاقتصاد من خلال الأدبيات، باعتبارها بعض الجوانب الرئيسية التي يتم تحليلها من قبل المستثمرين الأجانب قبل اتخاذ قرار بشأن البلد المضيف في المستقبل. كما ذكر الباحثون التأثير العكسي الذين قدموا أدلة قوية تدعم الفرضية القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب فوائد مهمة للبلد المضيف. وبالتالي، أصبحت دراسة الترابط بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة ذات أهمية كبيرة لكل دولة مما يظهر اهتماماً متزايداً بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تم إجراء التحليل الحالي للفترة من 1991 إلى 2012، بناءً على بيانات سنوية (لآخر ثلاثة عشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي) تم تنزيلها من صفحة الويب الخاصة بالبنك الدولي. تعتمد منهجية الاقتصاد القياسي على إجراء T-Y الذي تم استخدامه لغرض تحليل العلاقة السببية قصيرة المدى بين المتغيرين. النتيجة الرئيسية للدراسة هي أنه لا توجد علاقة سببية جرانجر بين المتغيرات في ستة بلدان وأن العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد تم تحديدها بالنسبة للبلدان المتبقية.

تشارك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الدول النامية وتختلف حول عينة الدراسة حيث تناولت الدراسة عينة من مجموعة الدول المنظمة حديثاً للاتحاد الأوروبي وتناولت دراستنا عينة من دول شمال أفريقيا ودول عربية بالتحديد كما اختلفت الدراستان من منهجية البحث حيث اعتمدت الأولى على اختبار غرانجر للسببية في حين اعتمدت دراستنا على نموذج بانل لدراسة السلاسل المقطعية بالإضافة لنموذج غرانجر لتفسير العلاقة السببية قصيرة المدى في الدول محل الدراسة.

الدراسة الثانية:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثرها في البطالة خلال الفترة (2006-2015)
-دراسة تحليلية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد43، المجلد 02، 2018.العائدة للباحثة "حليمي حكيمه"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر في سياسة التشغيل، من خلال تحديد مدى إسهامها وتحليله لمعرفة نسبتها في التقليل من معدلات البطالة للفترة (2006-2015)، كما تهدف إلى دراسة علاقة تغيّرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيرات الحاصلة في معدلات البطالة، وفقاً للطرق القياسية المتتوالفة للسلاسل الزمنية، باستخدام أسلوب التكامل المتزامن (Johancen&Julhuis) وسببية غرانجر. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة وفقاً لنتائج مصفوفة الارتباط، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التحليلية بضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل وتوفير فرص العمل مقارنة بالاستثمارات المحلية، كما أوضح اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل، واتجاهها مشتركا بين المتغيرين،

أما اختبار سببية غرانجر فقد كشف عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدلات البطالة.

تتشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة لكنها تناولتها على مستوى سلسلة زمنية باعتماد دراسة حالة واحدة -الجزائر- في حين دراستنا تناولت سلسلة مقطعية لمجموعة من الدول لذا اعتمدت الدراسة الأولى على نموذج التكامل المشترك لدولة واحدة في حين اعتمدت دراستنا على نموذج بانل للسلاسل المقطعية.

1-6 منهجية الدراسة

تم استخدام في هذا البحث أسلوب الدراسة القياسية من خلال نموذج بانل وعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات المدروسة فيما الدول محل الدراسة لمعرفة التأثير وطبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الدول شمال أفريقيا وبالتحديد الدول العربية ومعرفة اتجاه التأثير ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة المدى أو تقتصر العلاقة على المدى القصير واعتمدنا في إثبات ذلك على اختبار السببية لغرنجر (قصير المدى).

2. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

قيل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد التفرقة بين نوعي الاستثمارات الأجنبية: الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة: تتمثل في استثمارات المحفظة المالية من خلال عمليات تداول السندات والأسهم في الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي للأفراد ولا الهيئات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري. (أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، 1989، صفحة 13)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعددت التعاريف المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات ونجد منها:

-المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية. (أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 1989، صفحة 22)

-يعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية (O.C.D.E) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروع داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو ترتكز 25% فأكثر من الأسهم على يد شخص واحد، أو جماعة واحدة ومنظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (قدي، 2003، صفحة 251)، وحسب تعريف الانتكاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتمي لها المستثمر الأجنبي، ويكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار

الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقل تساوي أو تفوق 10% من الأسهم أو القوة التصويتية. (القريشي، 2008، صفحة 151) من خلال ما تقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر فإن جميعها تؤكد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن سيطرة على عملية إنتاج في البلد المضيف وفي هذا فإنه يختلف عن بقية أشكال التحويل الخاص أو الاستثمار الغير مباشر.

2.2. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

يفضل المستثمر الاستثمارات المباشرة نظرا لما توفره له من حق الرقابة والإشراف والإدارة على رأسماله مما يشعره بالاطمئنان، كما أن المستثمرين لا يتقنون في كفاءة رجال الأعمال المحليين، بالإضافة إلى عدم توفر المعرفة الكافية للمستثمرين الأجانب عن الأسواق المالية في تلك البلدان وكذلك المخاطر المتصلة بتلك الأوراق (أوسرير و عليان، 2005، صفحة 97). أما تفضيل البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهذا راجع للعديد من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات والتي يمكن إجمالها في:

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة، وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية، كما أن هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة العمالة المحلية، رأس المال المحلي بدرجات مختلفة وما ينجم عن ذلك من فوائد؛

- تحقيق إيرادات إضافية للبلدان النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت على ميزان المدفوعات حيث لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يدر الاستثمار ربحا وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع؛

- هذه الاستثمارات قد تكون مصدرا للحصول على النقد الأجنبي، وذلك عندما يركز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يحتاج له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق؛

تفتح هذه الاستثمارات المجال أمام رأس المال الوطني وتشجعه على المشاركة في الإنتاج؛ - تمثل الاستثمارات إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة، فضلا عن جزء من أرباح تلك الاستثمارات يعاد استثمارها، وتستخدم في توسيع الصناعة المحلية وتطويرها، ومن ثم تمثل إضافة إلى التكوين الرأسمالي؛

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفع المنتجين الوطنيين إلى تطوير أساليب الإنتاج، فضلا عن مساهمتها في الارتقاء بأذواق المستهلكين، وتطوير أنماط الاستهلاك التقليدية بما تنتجه من أنواع السلع عالية الجودة والتي تروج لها بوسائل إعلانية متقدمة.

3.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن إيجازها:

- حجم السوق واحتمال نموه: يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى كسب مزايا من تدفق الاستثمار. (صقر، 2000، صفحة 50)
- سعر الصرف: عادة ما تنجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول في ظل تخفيض عملتها، كما تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية

وهذا ما يعكس تأثير تغيرات أسعار الصرف في الربحية النسبية للاستثمارات وحسب دراسة Cushman لسنة 1985، وأكدها أوراتا 1998 حيث يرى أن تخفيض قيمة العملة يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار إذ ما قورنت بالدولة الأم.

● معدل التضخم: هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثير التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم ساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج. كما أن ارتفاع معدلات التضخم تنخفض معدلات الربحية في سوق الدول المضيفة. (النجار، 1992، صفحة 118)

● الإصلاح الاقتصادي: إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على تخفيض درجة التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز في الميزان التجاري. كما يعتبر تطبيق برنامج نشط للخصخصة جزءا متما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مشجع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، بإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة (أوسرير و عليان، 2005، صفحة 92). كما يشمل الإصلاح الاقتصادي الحوافز الاستثمارية التي توفرها الدولة المضيفة والتي من أهمها الحوافز الضريبية والمعاملة التفضيلية للمستثمر الأجنبي في مجال القروض والإعفاءات الجمركية كما أشار لها كل من هيليز (1973) ورولف (1993) (عبد السلام، 2007، صفحة 99).

● الحوافز التمويلية: تتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، تقديم القروض، تأمين الحكومات بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم وتغيرات أسعار الصرف. حيث أنه في دراسة من أولين وكريمبلي (1997) بحثوا في أثر العوامل المتعلقة بالسياسة المالية العامة وغيرها كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وجدت أن مستوى السيولة الدولية لكل دولة يتوقف على القدرة المتوافرة لديها من الاحتياطي الأجنبي ويرجع في سبب ذلك رغبة الشركاء في نقل الأرباح إلى الدولة الأم بوحدات من العملات الرئيسية كالدولار مثلا. (عبد السلام، 2007، صفحة 100)

- بنية تحتية أساسية يعتبر توفر بنية تحتية مناسبة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض التكاليف ورفع معدل العائد وتشمل وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز.

3. أثر الاستثمار الأجنبي على العمالة:

يتخذ الصيغة المباشرة والصيغة غير المباشرة كذلك فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن آثاره في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة تختلف عن الآثار في حالة اقتناء.

1.3. الأثر المباشر:

تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية:
 - حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاجية جديدة وبذلك يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية؛ (صبري، 1999، صفحة 6، 7)
 - حالة اقتناء شركة موجودة: حيث يحتمل أن يتم قرار الاستغناء الجزئي أو حتى الكلي للعمال مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة؛
 - طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي: ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة مقارنة بحال لو تم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة وهو أثر سلبي لهذا النوع من الاستثمارات على مستوى العمالة؛

2.3 الأثر الغير مباشر:

حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات المحلية مما يدفع هذه الأخيرة وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص عمل.
 - حالة الاستثمار الموجه للتصدير: تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة لما تمتلكه هذه الشركات من قوة السوق العالمية ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام وقد استفادت دول كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول خاصة في صناعة الإلكترونيات في العالم وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة النية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر (بوراي، 2008، صفحة 40).
 - حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية: غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسيرية وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة الفرع الأجنبي يحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال وبالتالي يكون الأثر سلبي في هذه الحالة.

4. دراسة علاقة التكامل المشترك بين تدفقات الاستثمار ومعدلات البطالة:

تتقسم المناهج التطبيقية حسب استخدامها لأدوات الاقتصاد القياسي، حيث يصنف (Riderstaat et All) الدراسات في ثلاث مجموعات من الأساليب التجريبية أكثر الدراسات تعتمد على تحليل التكامل المشترك المتبوع باختبار السببية لجرانجر، مجموعة أخرى تعتمد على البيانات المقطعية لمجموعة واسعة للبلدان محل البحث وهناك مجموعة ثالثة من الدراسات تطبق أسلوب مختلف كاستخدام نموذج كينزي موجه نحو الطلب أو اختبار السببية استنادا إلى

تقنيات محاكاة التمهيد الرافعة، ومن خلال دراستنا للعلاقة بين "الاستثمار الأجنبي المباشر" والذي يتم التعبير عنه "معدل تدفقات الاستثمار في الدول المعنية" و"البطالة" والتي يتم التعبير عن معطياتها من خلال " معدل البطالة" سنعتمد على تحليل العلاقة اعتمادا على البيانات المقطعية باستخدام نموذج "بانل" (عريش، 2011، صفحة 81).

1.4. دراسة علاقة التكامل المشترك:

تقديم وتحليل متغيرات الدراسة: إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة باقتصاد (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2017 أي حيث أن حجم الدراسة هو 40 مشاهدة وهو حجم يكفي للقيام بهذه الاختبارات. -معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: والمعبر عنه بالنسبة المئوية ويرمز له بالرمز I والمتحصل عليه من بيانات البنك الدولي. كما يوضحه الجدول 01 في الملحق 01.

- **الجدول 01: قياس أثر النموذج الثابت لمتغيرات الدراسة**

Pro	Coefficient	Variale
0.000	-0.69	I

من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج e.views08

التفسير الاقتصادي: هناك أثر ثابت للاستثمار على انخفاض معدلات البطالة بنسبة 69% باحتمال 0.00%.

- **الجدول 02: قياس أثر النموذج العشوائي لمتغيرات الدراسة**

Pro	Coefficient	Variale
0.000	-0.68	I

من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج e.views08

التفسير الاقتصادي: هناك أثر عشوائي للاستثمار على انخفاض معدلات البطالة بنسبة 68 % باحتمال 0.00%.

- **الجدول 03: المقاضلة بين النموذجي**

Correlation Random Effects- Husman Test			
Test Sumamary	Chi-stat	Chi-sq.df	Prob
Cross- section	1.35	1	0.24

من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج e.views08

التفسير الاقتصادي: تشير نتائج الاختبارات الذي يتبع توزيع كاي تربيع إلى أن القيمة المحسوبة 1.35 و باحتمال 0.24 أكبر 0.05 وبالتالي فالنموذج المناسب هو النموذج الثابت.

2.4. اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

- **الجدول 04: استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى**

معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر		معدلات البطالة UMP		متغيرات الدراسة نوع الاختبار
0.001	-وجود قاطع	0.00	-وجود قاطع	LCC
0.000	-وجود قاطع	0.000	-وجود قاطع واتجاه	
0.06	واتجاه	0.66		

	- بعدم وجود قاطع واتجاه		- بعدم وجود قاطع واتجاه	
0.06.0 0.1 -	بوجود قاطع -بوجود قاطع واتجاه - بعدم وجود قاطع واتجاه	0.0046 0.0199 -	بوجود قاطع -بوجود قاطع واتجاه - بعدم وجود قاطع واتجاه	IPS
0.047 0.029 0.18	بوجود قاطع -بوجود قاطع واتجاه - بعدم وجود قاطع واتجاه	0.0045 0.0022 0.94	بوجود قاطع -بوجود قاطع واتجاه - بعدم وجود قاطع واتجاه	ADF.Fisher
0.004 0.0018 0.02	بوجود قاطع -بوجود قاطع واتجاه - بعدم وجود قاطع	0.0029 0.0318 0.75	بوجود قاطع -بوجود قاطع واتجاه - بعدم وجود قاطع	PP.FISHER

- المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج e.views08

التفسير الاقتصادي: من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أقل من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نرفض الفرض العدم H_0 ومنه السلسلتين مستقرتين عند المستوى. **اختبار التكامل المشترك:** تعرف علاقة التكامل المشترك على أنها اختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل وقد اقترح Pedroni سبعة اختبارات للكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن وتأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي لذلك يبدأ تطبيق هذه الاختبارات بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل بما أن معدلات البطالة متكاملًا عند المستوى ومعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر متكاملة عند المستوى يمكن تمثيل علاقة التكامل المشترك بينهما.

الجدول 05: اختبار pedroni للتكامل المشترك

الاختبارات المرجحة			الاختبارات			
الاحتمال	الاحصائية	الاختبار	الاحتمال	الاحصائية	الاختبارات الجزئية	
0.73	0.64	GROUP RHO	0.92	1.46-	v.stat	داخل الدول
0.14	1.05-	GROUP PP	0.17	0.92-	RHO	
0.2	0.81-	GROUP ADF	0.06	1.5-	PP	
			0.09	1.33-	ADF	بين الدول
			0.92	1.46-	V.STAT	
			0.17	0.94-	RHO	
			0.07	1.14-	PP	
			0.09	1.3-	ADF	

- المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج e.views08
بما أن أغلبية القيم الحرجة أكبر من 5% يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الدول محل الدراسة، بمعنى أن معدلات البطالة لا تتأثر في المدى الطويل (2008-2017) بمعدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية في الدول محل الدراسة ويرجع هذا لطبيعة ونوع الاستثمارات المتدفقة للدول محل الدراسة والتي لا تتناسب مع سياسات المحلية للتشغيل فضلا عن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة.

5. اختبار السببية فق غرانجر:

إن غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة المدى خلال الفترة (2008-2017) بين معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة لا يعني غياب أي ارتباط بينهما وهذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالكامل بالأحرى فهي ضعيفة وتحتاج لبيانات أدق للتحقق من صحتها لذا تم اعتماد اختبار العلاقة السببية قصيرة المدى. بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.
وبعد الكشف عن العلاقة قصيرة المدى بين معدلات البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية.
يعتبر اختبار السببية وفق غرانجر من الاختبارات المتعلقة بالأجل القصير، حيث بعد الكشف عنالعلاقة قصيرة المدى بين معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية مع أخذ الفجوة الزمنية المثلى =2 (lag :1) ويمكن عرض النتائج باختبار فرضى العدم الآتيين:

H_0 =معدلات الاستثمار لا يسبب انخفاض معدلات البطالة؛

H_0 =معدلات البطالة لا تسبب معدلات الاستثمار.

نقبل الفرض العدم في حالة قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%.

جدول(6): اختبار السببية لگرانجر

Pairwise Granger Causality Test
Sample 2008-2017

Lags :02

Null HYPOTHESIS	OBS	f.statistic	Pro
I → ump	31	7.51	0.0027
UMP I →	31	0.36	0.69

- المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج e.views08

بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أقل 5% في العلاقة الأولى نستنتج أنه توجد علاقة سببية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه معدلات البطالة ولا توجد علاقة سببية في الاتجاه الآخر. بمعنى أن معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تسبب انخفاض معدلات البطالة غير أن انخفاض معدلات البطالة لا يؤثر في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أي علاقة باتجاه واحد UMP I.



6. الخاتمة

مناقشة نتائج الدراسة

بعد عرض نتائج المفاضلة بين النماذج نلاحظ أنه من خلال الجدول رقم (03) للاختيار بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية واعتمادا على نتائج اختبار Husman وباستخدام برنامج Eviews8 نجد أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم للدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات البطالة لبلدان شمال إفريقيا حالة كل من (الجزائر، تونس، مصر، المغرب) ؛

- اعتمادا على نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة نلاحظ أن معاملات النموذج ذات معنوية احصائية، حيث نجد احتمال كل معامل الثابت 0.00 ومعامل الاستثمار الأجنبي المباشر 0.00 أي أنها أقل من 5%؛ واختيار النموذج يفسر الاختلافات الجوهرية في طبيعة الاستثمارات المتدفقة لكل دول والتي تختلف باختلاف خصائص وسياسات وتكنولوجيا كل دولة واحتمال احصائية Ficher أقل من 5% تدل على المعنوية الكلية للنموذج؛

- نتيجة معامل الثابت $C = 13.25$ الذي يشير إلى القاطع المشترك بين دول المجتمع المدروس حيث يمثل معدل البطالة في حالة غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- الإشارة السالبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر تشير للعلاقة العكسية بين معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر فعندما تزيد معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تنخفض معدلات البطالة ب 0.69%؛

- قيمة معامل التحديد بلغت 0.86 أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول يفسر بنسبة 86% التغيرات الحاصلة على معدلات البطالة وهذا ما يثبت الفرضية الأولى للدراسة؛

- كما تجدر الإشارة لاختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة من دولة لأخرى نظرا للاختلافات في الخصائص الجوهرية لكل دولة مثل عدد السكان، السياحة، الموارد الطبيعية، التحكم في التكنولوجيا والعمالة.

- كما أشارت أغلب نتائج الاختبارات أن القيمة الاحتمالية أقل من 5% عند المستوى أي أن متغيري الدراسة هما مستقران عند المستوى؛

- كما تشير اختبارات PEDRONI كما يبينه الجدول إلى أنه من بين 11 اختبار جزئيا أغلبية الاختبارات أكبر من 5% مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تقر بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة؛

- نستنتج عدم وجود أثر طويل المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة لمجموع الدول محل الدراسة وهذا ينفي صحة الفرضية الأولى؛

كما تشير النتائج لوجود علاقة سببية باتجاه واحد تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو معدلات البطالة وهذا يتوافق مع صحة الفرضية الثانية للدراسة حيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول محل الدراسة انخفضت معدلات البطالة بها في المدى القصير.

توصيات الدراسة

- ضرورة قيام الدول العربية ببناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بشكل عام، والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص،
- ضرورة دمج سياسات الاستثمار في استراتيجية التنمية، واعتماد منهج التخطيط القطري الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للبلاد كموقع جاذب للاستثمار،
- أهمية تحديد مكامن القوة والضعف على صعيد جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي في ضوء المنافسة الإقليمية والدولية،
- ضرورة تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات عبر إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة، إضافة إلى هيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها بتطوير التعليم والتدريب.

7. قائمة المراجع

- رضا عبد السلام. (2007). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة*. مصر: المكتبة المصرية.
- ساعد بوراوي. (2008). *الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب)*. رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة باتنة 01.
- سعيد النجار. (1992). *آفاق الاستثمار في الوطن العربي*. مصر: اتحاد المصارف العربية.
- شفيق عريش. (2011). *اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية*. مجلة تشرين، 05(33).
- عبد الرحمان صبري. (1999). *الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار*. الأردن: منتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- عبد السلام أبو قحف. (1989). *مقدمة في إدارة الأعمال الدولية*. القاهرة: مكتبة الاسكندرية.
- عبد السلام أبو قحف. (1989). *نظريات التدويل وجنوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد المجيد قدي. (2003). *مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمر صقر. (2000). *العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة*. مصر: الدار الجامعية.
- محمد الصالح القرشي. (2008). *المالية الدولية*. الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- منور أوسري، و نذير عليان. (2005). *حوافز الاستثمار الخاص المباشر*. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا (02).

قائمة الملاحق

الملاحق الأول: معدلات البطالة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل (الجزائر، مصر، المغرب، تونس) للفترة (2008-2017) نسبة مئوية

CONTRIES	UMP	I
Algeria – 08	11.33	1.54
Algeria – 09	10.16	2.00
Algeria – 10	9.96	1.43
Algeria – 12	10.97	0.72
Algeria – 13	9.82	0.81
Algeria – 14	10.60	0.70
Algeria – 15	11.20	-0.32
Algeria – 16	10.20	1.02
Algeria – 17	10.13	0.72
Egypt – 08	8.52	5.83
Egypt – 09	9.09	3.55
Egypt – 10	11.85	2.92
Egypt – 11	11.85	-0.02
Egypt – 12	12.60	1.00
Egypt – 13	13.15	1.45
Egypt – 14	13.10	1.51
Egypt – 15	13.05	2.08
Egypt – 16	12.41	2.44
Egypt – 17	12.08	3.14
Morocco – 08	9.57	2.67
Morocco - 09	9.10	2.12
Morocco – 10	9.06	1.33
Morocco – 11	8.91	2.49
Morocco – 12	8.99	2.89
Morocco – 13	9.23	3.15
Morocco – 14	9.70	3.20
Morocco – 15	9.66	3.21
Morocco – 16	9.40	2.24
Morocco – 17	9.33	2.44
Tunisia-08	13.29	3.51
Tunisia – 09	12.44	5.80
Tunisia – 10	13.05	3.03
Tunisia – 11	18.33	0.94
Tunisia – 12	17.63	3.45
Tunisia – 13	15.93	2.29
Tunisia – 14	15.06	2.15
Tunisia – 15	15.22	2.25
Tunisia – 16	15.51	1.49

Tunisia – 17	15.38	2.03
--------------	-------	------

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات البنك الدولي